THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

السفير د. بشار الجعفري

المندوب الدائم

للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة

نيابة عن رئيس الوفد المشارك في مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

أمام

مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٥/٥/ ٢٠١٠

السيد الرئيس،

يسعدني أن أتقدم لكم وإلى بلدكم الصديق بالتهنئة لتوليكم رئاسة مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وكلنا ثقة بأن إدارتكم الحكيمة وخبرتكم الواسعة ستساعدان على إنجاز أعمال هذا المؤتمر بشكل إيجابي يلبي مشاغل كافة الدول الأطراف والمناطق الإقليمية.

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لرؤساء اللجان التحضيرية الثلاث لهذا المؤتمر، الذين بذلوا جهودا كبيرة للإعداد لهذا المؤتمر وتيسيير أعمالنا في الأسابيع القادمة.

السيد الرئيس،

كانت الجمهورية العربية السورية ومنذ عام ١٩٦٨ من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك انطلقا من قناعتها بأن امتلاك أية دولة لهذا السلاح، يشكل تهديدا، وقلقا بالغا لشعوب العالم أجمع، ويمثل زعزعة للأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

إن انعقاد مؤتمر المراجعة الحالي يحتم علينا أن نطرح التساؤلات التالية:

- هل نجحت الدول الأطراف في جعل معاهدة عدم الانتشار معاهدة متوازنة وغير تمييزية؟

- هل تم التوصل إلى اتفاق يتضمن برنامجا زمنيا يهدف إلى تخليص العالم من السلاح النووي، وفق ما نصت عليه المعاهدة، والخطوات الثلاثة عشر التي اعتمدها مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠؟

- هل قررت الدول الأطراف وخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية محاسبة إسرائيل لرفضها العلني تطبيق أي قرار يطالبها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما

في ذلك قرار مجلس الأمن رقم /٤٨٧/ الصادر عام ١٩٨١. والقرارين الصادرين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم GC(53)/RES/17 (القدرات النووية الإسرائيلية) ورقم GC(53)/RES/16 (تطبيق ضمانات الوكالة الدولية في الشرق الأوسط)، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/64/66 تاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ (خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط)؟

- هل تمكنت الدول الأطراف من تحقيق عالمية المعاهدة حفاظا على مصداقيتها ومرجعيتها كصك دولي ملزم قانونا؟

إننا نرى أن من واجب هذا المؤتمر الإجابة على كافة هذه التساؤلات وغيرها من الأمور الهامة المتعلقة بالمعاهدة.

السيد الرئيس،

تؤكد الجمهورية العربية السورية أهمية الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتمثلة بالاستخدامات السلمة للطاقة الذرية، كما وتؤكد على ضرورة تطبيق أحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي أعطت جميع الدول الأطراف، وبشكل كامل ومتوازن ودون أي تمييز، حقا ثابتا غير قابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية لاستخدامها في مختلف التطبيقات السلمية، الأمر الذي يتطلب ضرورة القيام بإجراءات جدية وفاعلة لتنفيذ أحكام المعاهدة وعدم استغلالها ومنع فرض قيود تمييزية على بعض الدول لغايات سياسية معروفة.

إن الممارسة الراهنة تدعونا للتأكيد مجدا على ضرورة المحافظة على الدور الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمتمثل في تعزيز الوكالة لاستخدام التكنولوجيا النووية في التطبيقات السلمية المختلفة، وتيسيرها لتبادل المعلومات والمعدات والمواد والخدمات العلمية والتكنولوجية لأغراض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتشجيعها للدول الأطراف ومساعدتها على إجراء البحوث العلمية في التطبيقات السلمية، هذا الدور الهام الذي تعول عليه جميع الدول الأطراتف، وخاصة الدول النامية منها.

السيد الرئيس،

تحقيقا لالتزامات الجمهورية العربية السورية بجميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فقد وقعت سوريا منذ عام ١٩٩٢ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاق الضمامات الشاملة، وذلك بموجب المادة الثالثة من المعاهدة، وأخضعت بموجبه نشاطاتها النووية للتفتيش الدولي، وتم تصديق الاتفاق بالقانون رقم ٥ لعام ١٩٩٢، الذي أنشئ بموجبه نظامٌ وطني لحساب ومراقبة المواد النووية، وكذلك وضعت له كافة الأسس والتسهيلات اللازمة التي تكفل قيام المفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاضطلاع بواجباتهم بموجب ذلك الاتفاق.

السيد الرئيس،

لقد اعتدت إسرائيل في أيلول ٢٠٠٧ على الأراضي السورية ودمرت مبنى عسكري كان قيد الإنشاء لا علاقة له بأية نشاطات نووية، وذلك في انتهاك واضح للقانون الدولي والسيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية، الأمر الذي يستدعي إدانة واضحة وقوية لمثل هذا العدوان، خاصة وأن الوكالة الدولية اعتبرت أن تدمير إسرائيل للموقع من خلال عمل أحادي الجانب، قد قوض من قدرتها على التحقق من طبيعة هذا المبنى.

إن تقديم إدعاءات مفبركة حول طبيعة هذا المبنى من قبل البعض، ليس لها أي مصداقية، خاصة أن تقديمها كان بعد أشهر من العدوان الإسرائيلي على سوريا، الأمر الذي يفضح الأجندة السياسية التي يتخفى هؤلاء ورائها. وهنا يجدر القول أن على من يدعي الحرص على قيام الوكالة بمهامها، أن يقدم تلك المعلومات قبل وقوع العدوان الإسرائيلي على سيادة الأراضي السورية، وليس بعد مضي ثمانية أشهر من وقوعه.

لقد سمحت سوريا لفريق الوكالة الدولية بزيارة موقع دير الزور، وأخذ عينات بيئية منه من دون أية عوائق. كما قدمت سوريا كافة المعلومات المتوفرة لديها، وأجابت على كافة الأسئلة التي طرحتها الوكالة بهذا الخصوص، وقد أشارت نتائج زيارة فريق الوكالة إلى

الموقع، وفق ما ورد في تقارير المدير العام إلى مجلس المحافظين، إلى أن الموقع خالٍ من أي نشاط نووي.

كانت الجمهورية العربية السورية ولا زالت تتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي منخرطة في العمل معها حول جميع المواضيع التي تقع ضمن التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الضمانات الشاملة.

السيد الرئيس،

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة المحافظة على الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة الدولية الوحيدة المختصة بمتابعة قضايا التحقق والامتثال من خلال نظام الضمانات الشامل التابع لها، والذي يعتبر الوسيلة الأساسية للتحقق في منظومة عدم الانتشار، بعيدا عن أي تسييس وأية ضغوطات تمارس من قبل البعض لأهداف سياسية. كما أن الجمهورية العربية السورية تحث جميع الدول الأطراف، ولاسيما الدول الحائزة على أسلحة نووية، للعمل الجاد على تحقيق عالمية الضمانات الشاملة، والعمل على عدم فرض أية قيود إضافية على الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، التي التزمت فعلا بمعايير عدم الانتشار ونبذت خيار الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

ترى الجمهورية العربية السورية أنه يجب على هذا المؤتمر أن يضع حداً واضحاً للتمييز بين ما رتبته المعاهدة من التزامات قانونية على الدول الأطراف، وبين ما هو تدابير طوعية يقصد بها إظهار مدى الشفافية لتحقيق وبناء الثقة بين الأطراف، وتدعو جميع الدول الأطراف لضرورة المحافظ على ذلك التمييز بين الإجراءات الملزمة قانوناً، والطوعية منها والمحافظة على عدم الخلط بينهما.

إن ما قدمته الدول النووية من ضمانات أمن للدول غير النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار بطريقة أحادية أو متعددة الأطراف، لا تلبي احتياجات ومشاغل ومتطلبات الدول غير النووية، لأنها مشروطة وغير ملزمة، ولم يتم التفاوض عليها في محفل دولي، الأمر الذي

يجعلنا نؤكد على أهمية تنفيذ "قرار المبادئ والأهداف" الذي اعتمد في مؤتمر المراجعة والتمديد للمعاهدة عام ١٩٩٥، عن طريق البدء بمفاوضات جادة لوضع وثيقة ملزمة قانوناً وغير مشروطة تهدف إلى توفير ضمانات أمن شاملة.

السيد الرئيس،

تعبر الجمهورية العربية السورية عن قلقها البالغ لعدم تمكن مؤتمرات استعراض المعاهدة ولجانها التحضيرية حتى وقتنا هذا، من وضع برنامج زمني ملزم للدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص الكامل من الترسانات النووية الموجودة لديها سعياً وراء تحقيق الهدف الأساسي من المعاهدة وهو نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. لهذا فإننا نرى ضرورة أن يصدر عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ما يمكّنه من أن يعالج مشاغل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بهذا الصدد، كإنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح تحدد ولايتها ببدء مفاوضات بشأن برنامج لإزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة وفقاً لبرنامج زمني محدد وملزم وغير مشروط.

ومن ناحية أخرى تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة المحافظة على الحق السيادي للدول الأطراف في الاستفادة من أحكام مادة الانسحاب المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خاصة في حال إرتأت أن أحداثا غير عادية قد تعرض مصالح بلادها العليا للخطر.

السيد الرئيس،

ترى الجمهورية العربية السورية، وتحقيقا لمنطوق المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أنه يترتب على مؤتمر الإستعراض لعام ٢٠١٠ أن يصدر في وثيقته الختامية خطوات عملية فاعلة لتنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة والتمديد عام ١٩٩٥ والقاضي بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأن يبقى قرار الشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من معاهدة عدم الانتشار، ومن عمليات المراجعة وفقاً لما تم إقراره في مؤتمر المراجعة في عام ٢٠٠٠، وذلك إلى أن يتم تنفيذه بشكل كامل. ومن هذا المنطلق نؤكد على ما يلي:

- ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط الذي يطالب بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

- وضع جميع المرافق النووية في الشرق الأوسط تحت ضمانات الوكالة الشاملة.

- ضرورة أخذ مؤتمر الاستعراض جميع المشاغل الأمنية المشروعة للدول العربية بعين الاعتبار.

- دعوة الدول الأطراف ولاسيما الحائزة لأسلحة نووية، وفي إطار مسؤولياتها في مجال صون الأمن والسلم الدوليين، إلى الضغط على إسرائيل ومطالبتها بالانضمام للمعاهدة كدولة غير حائزة لأسلحة نووية ودون قيد أو شرط.

- مطالبة الدول الأطراف ولاسيما الحائزة لأسلحة نووية بالتوقف عن تزويد إسرائيل بالمساعدات في المجالات النووية، وحظر تصدير التكنولوجيا النووية لها.

- إصدار قرار عن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ يدعم إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويحث إسرائيل (بالاسم) للمساهمة في تحقيق عالمية المعاهدة من خلال انضمامها للمعاهدة دون قيد أو شرط وكدولة غير حائزة لأسلحة نووية، ولوضع جميع منشآتها النووية للتفتيش الدولي التابع لاتفاقية الضمانات الشاملة للوكالة الدولية.

السيد الرئيس،

إن لموضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط دورا رئيسيا في تدعيم الأمن والسلم ليس الإقليمي فقط وإنما الدولي أيضا. إن قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى كان ضمن صفقة متكاملة واعتمدت موافقتنا على التمديد آنذاك على ثقتنا بحسن نوايا الدول النووية في الوفاء بالتزاماتها والتي كانت مشروطة بأن تقوم تلك الدول بالنظر في مشاغل منطقة الشرق الأوسط. إلا أنه وللأسف فقد تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون أخذ مطالبنا التي لم تعد تحتمل أي تأجيل بعين الاعتبار، خاصة وأن بعض الدول النووية وبعد أن حققت أهدافها من وراء التمديد اللانهائي للمعاهدة، أصبحت تقدم دعما علنيا للترسانة النووية العسكرية الإسرائيلية، غير مكترثة بمعالجة أوجه القصور أو حتى سد

الثغرات الكثيرة التي شكت ولازالت تشكو منها الدول الأطراف، خاصة دول منطقة الشرق الأوسط.

وفي ضوء ذلك، فإننا نتساءل عما إذا كان الوقت قد حان لوضع سقف زمني لتنفيذ ذلك القرار؟ أم أننا سنربطه مع الأمل في تحقيق عالمية المعاهدة؟ أو في التحقيق الكامل لالتزام الدول النووية بأحكام المادة السادسة من المعاهدة؟ أم أننا سنستمر في الترقب لعل الأمم المتحدة تصل إلى حل لا يتسبب في أي إزعاج لإسرائيل وإقناعها بالحسنى بضرورة الانضمام للماهدة متى شاءت ومتى إرتأت أن الظروف مؤاتية لها!.

السيد الرئيس،

إن جميع الدول الأطراف في المعاهدة مطالبة بتحقيق التنفيذ الكامل لقرار الشرق الأوسط، وبشكل خاص الدول المودعة لها التي يجب عليها تحمل مسؤولياتها كاملة سعيا وراء إحلال الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط أولا، وسعيا وراء المحافظة على مصداقية معاهدة عدم الانتشار.

وشكرا السيد الرئيس، ، ،